اقليم كوردستان - العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة نوروز

المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز

ISSN 2520 – 789X
DOI 10.25007

Academic Journal of Nawroz University

گوڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٣ ژ. ٢، ٢٠٢٤
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة
المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0.، e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v13n2a1157

الحدود في الجغرافية السياسية و مشكلاتها لأقليم كوردستان العراق

مسعود نورالدين حسين

المقدمة

يتناول البحث الموسوم(الحدود في الجغرافية السياسية political geography و مشكلاتها لأقليم كوردستان Kurdistan region العراق)يبحث في الحدود التي اجريت من كلاً لكوردستان العراق من ناحية الجغرافية بالأصف المناطق المتنازع عليها ما بين حدود الجغرافية للحكومة المركزية العراقية و أقليم كوردستان Kurdistan region العراق وهو أقليم انساني و تسكنه أغلبية كردية، ولكنه متعدد القوميات والأديان وهذا ما يميزه عن باقي مناطق العراق . ومن الناحية الدستورية والقانونية يسمى ب (أقليم كوردستان Kurdistan region العراق) وهو اقليم فيدرالي في دستور العراق الجد

1_ عنوان البحث (Research Title) :-

يتناول البحث الموسوم (الحدود في الجغرافية السياسية ومشكلاتها لاقليم كوردستان العراق) يبحث في الحدود التي اجريت من كلاً لكوردستان العراق من ناحية الجغرافية بالاصف المناطق المتنازع عليها ما بين حدود الجغرافية للحكومة المركزية العراقية واقليم كوردستان العراق.

The tagged research deals with the boundaries in political geography and their problems for the Kurdistan region of Iraq it searches the borders that took place from each of the Iraqi Kurdistan in terms of geography as well as the disputed areas between the geographical borders of the Iraqi central government and the Kurdistan region of Iraq.

2- أهمية البحث :-

التي تعود على كل من الفرد ولا سيما الباحث العلمي scientific research وكذلك المجتمع الذي ينتمي إليه الباحث العلمي scientific research, حيث أن أهمية البحث العلمي scientific research من شأنها أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعوائد الذي يحظى بها الباحث العلمي scientific research, لذا إن أهمية البحث العلمي scientific research الأولى تتمثل في أنها توسع من مدارك الباحث العلمي scientific research حول الموضوع البحث العلمي scientific research الذي يتناوله, وذلك يود بتضمينها في البحث العلمي scientific research خاصته من مختلف المصادر والمراجع العلمية.

3- أهداف البحث :-

هي عبارة أو مجموعة من العبارات تصف ما يسعى الباحث لتحقيقه من خلال بحثه بشكل كامل مرورا بعرضه للنظريات التي تدعم البحث والإجراءات التي يقوم بها والنتائج التي يتوصل إليها.

وببساطة؛ فإن هدف البحث هو إجابة على سؤال (لماذا؟) ... فكل ما سبق من عرض للمقدمة وصياغة المشكلة هو إجابة عن السؤال (ماذا؟) أي ماذا سوف يدرس الباحث من خلال بحثه (سواء كان رسالة جامعية أو بحثا أكاديميا للنشر) أما أهداف البحث فهي تجيب عن السؤال (لماذا؟) كما ذكرنا، أي لماذا سيقوم الباحث بهذه الدراسة، وما الغرض منها، وما الذي سوف تضيفه للعلم من جديد؟

4- مشكلة البحث :-

هناك العديد من المشاكل التي قد تعيق البحث العلمي scientific research والتي يجب أن يهتم بها المقبول على إعداد البحث العلمي scientific research، ومعرفة مشكلة البحث العلمي scientific research ليست بالأمر السهل , بل يحتاج إلى التدقيق والفحص ومعرفة كل أبعاد الدراسة لوضع الفرضيات التي قد تكون الحل المبدئي لمشكلة البحث العلمي scientific research، وبعد وضع الفرضيات يمكن الدخول إلى إجراء بحث search أكثر عمقاً من خلال الاستعانة ببعض الدراسات السابقة وجمع الأدلة والبراهين, حتى يمكن إثبات الفرضيات ومعرفة مدى ايجابياتها وسلبياتها وفقاً إلى موضوع البحث العلمي scientific research.

اولاً-ما يجب على الباحث مراعاته أثناء اختيار مشكلة البحث ؟

ثانياً- طرق صياغة مشكلة البحث ؟

5- فرضية البحث:

هي عبارة عن الوصول لهدف وحل لمشاكلة معينة يراها الباحث researcher بشكل مؤقت ويقوم بصياغتها بشكل علمي scientific وصحيح , ومن خلاله يحاول الباحث researcher أن يتحقق من صحة المادة من خلال هذه الفرضيات وصحتها, وتكون مرتبطة ارتباطاً وثيقة في مشكلة البحث search لأن الفرضية تقوم بتوضيح ما أتى في المشكلة.

اولاً-يجب على الباحث أثناء اختيار مشكلة البحث مراعاة ما يلي :-

1- أن يختار موضوعاً يميل إليه ؛ حتى لا يشعر بالملل أثناء البحث والكتابة فيه .

2- أن يختار موضوعاً يتوافر فيه المراجع الكافية لإكمال بحثه .

3- أن يتجنب المواضيع الغامضة والغير واضحة المعالم والحدود .

ثانياً- توجد طريقتان لصياغة مشكلة البحث هما :-

الطريقة الأولى : صياغة مشكلة البحث على شكل عبارة لفظة تقديرية .

الطريقة الثانية : صياغة مشكلة البحث على شكل سؤال أو أكثر من سؤال .

وتفضل طريقة صياغة مشكلة البحث على شكل سؤال أو أكثر من سؤال وذلك لأنها :-

1- يكون واضحاً في الأسئلة المتغيرات والعلاقة التي تربط بينها .

2- يفهم بذلك أن إجابة هذه الأسئلة هو الهدف النهائي للدراسة .

3- تساعد على تحديد الهدف الرئيسي للدراسة بشكل أسهل .

6- منهج البحث :-

يعد منهج البحث العلمي scientific research إحدى الأدوات التي يمكن عن طريقها الحصول على معلومات دقيقة ، وبشكل متكامل في قضية أو مشكلة معينه ، والغرض من ذلك هو حل تلك المشكلة من خلال التطرق لجميع العوامل المحيطة بها ،سواء الداخلية ، أو الخارجية، عن طريق اللجوء الى الأساليب العلمية الحديثة ، من أجل الحصول على المعلومات من مصادر متعددة ، ومن ثم دراستها وتحليلها للوصول الى النتائج.

7- هيكل البحث :-

يتألف هذا البحث research من ثلاثة مباحث المبحث الاول بعنوان مفهوم الحدود الجغرافية السياسية political geography ويتألف من المواضيع التالية تعريف الحدود السياسية political boundaries وانواع حدود السياسي political boundaries وظائف حدود السياسي political boundaries المبحث الثاني

بعنوان حدود اقليم كوردستان Kurdistan region العراق ويتألف من هذا المواضيع المبحث الثالث موسوم ب جغرافية اقليم كوردستان Kurdistan region العراق مطلب الاول قبل الحاق جزء من كوردستان بدولة العراق الفيدرالي

أ. كوردستان العثمانية.

ب. كوردستان الجنوبية southern Kurdistan.

ـــ ويتالف المبحث التالية (مسالة حدود اقليم مشكلات المناطق المتنازع عليها في العراق) .

المبحث الاول

مفهوم الجغرافيا السياسية:- political geography

تعتبر الجغرافيا السياسية political geography فرعاً رئيسي من الفروع الجغرافيا البشرية وتهتم بدراسة الوحدات السياسية political units ومقومات وجودها وتطورها. وتستمد على عناصر البيئية الجغرافية في تفسير خصائص الوحدات السياسية political units من حيث قوتها او ضغطها واستقرارها او تفككها. كما تهتم الجغرافيا السياسية political geography بدراسة النظم السياسة كما انها تدرس التفاعل بين المنطقة الجغرافية والعملية السياسية وعلاقتها المكانية [i].

تعالج الجغرافية السياسية political geography النمط السياسي للعالم وهو نمط معقد الى حد كبير, بسبب الأ لتجزئة المتباينة لصطح الارض الى وحدات سياسية political units تتفاوت في الحجم المساحي والسكاني تفاوتاً كبيراً وتغير الانماط السياسية في حدودها ومقوماتها مشكلاتها الناصحة عن تفاعل الانسان ببيئة مما ينعكس على اوضاعها الداخلية وعلاقاتها الخارجية, وتهتم الجغرافيا السياسية political geography في هذا مجال بمواكبة مظاهر التحول في رفع الوحدات السياسية political units. وسكانها ومواردها. وعلاقتها بالدول الأخرى لذا فهي تتصل بعلوم الاخرى عديد وتنحفر كلها للتحليل القوة الجغرافية طبيعياً واقتصادياً وتحديد علاقتها المتشعبة في المكان والزمان ومن اهم هذه العلوم التاريخ. علم السياسية والعلاقات الدولية عوامل الطبيعة الجغرافية (مساحة وحدود ومناخ واقاليم مناضية الغ) تستمد الجغرافية السياسية political geography اسمها من الجغرافيا وصفتها من السياسية ومن ثم فهي على صلة وثيقة بالعلوم السياسية [ii].

مما سبق يتبين مدة صعوبة ايجاد تصريف محدد للجغرافيا السياسية political geography وذلك الارتباطها بعدة علوم مختلف فهي من وجهة نظر العلاقات الدولية ((هي المنهج الجغرافيا للدراسة العلاقات السياسية الدولية)) ومن وجهة نظر السياسية ((هي دراسة اثر العامل السياسية على النواصي الجغرافية والعكس صحيح)[iii].

فضلاً عن ذلك فقد اختلف اهل الأختصاص ومفكري هذه النظريات في الوصول الى تعريف محدد فمثلاً يصرفها (بومان) بانها الوجه السياسي للجغرافيا الذي يحدد العوامل الجغرافية المائرة في السلول السياسي للانسان : ويعرفا(برسى) بانها عبارة عن توصيل العلاقات المتبادلة بين البيئة الدولة من الوجهة السياسية [iv].

ومهما يكن من امر. بان تحديد تعريف امر جزائي محدد اختيار التصريف التالي الشامل الجغرافيا السياسية political geography .((تهتم بدراسة التوزيع الجغرافي للمملة او الظاهرة السياسية ومرئ التشابه والأختلاف فيها من مكان اخر على ارض وعوامل ذلك وتحليل التاثير التبادل بينها وبين الخصائص الجغرافية المنوعة للمكان .

المطلب الاول :- تعريف الحدود السياسي political boundaries

الحدود السياسية political boundaries :- هي خطوط وهمية وصنع البشر ولا وجود لها في الاصل ويتم رسمها كخطوط متصلة او متقطعة على الخرائط باستخدام الصور الجوية لتبين الاراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تتمتع فيها هذه الدولة وحدها بحق الانتفاع والاستغلال وذات خصائص معينة مثل اللغة والافكار والعيول الاتجاهات والعملية التي يستعملونها وبفصل تقدم فن تقنية رسم الخرائط أصبحت غالبية الحدود السياسية political boundaries في العالم والتي تفصل دولة أخرى واضعة المعالم ومحددة بدقة.

تعريف : الحدود في نظر فقهاء القانون :-

لقد عرف كثير من فقهاء القانون الولى الحدود بتصاريف مختلفة كانت تعكس الافكار والمفاهيم التي يعيش فيها .

1- تعريف (لايد) تبدو كأنها ابعد حد للمنطقة التي يعيش فيها الناس , والتي يمكنهم ان يحصلوا منها على احتياجاتهم الضرورية من الضام .

2- وعرفها بوجز بقوله (حد الدولة هو ذلك الخط الذي يميز حدود الاقليم الذي يمارس عليه الدولة حقوق السيادة)
3- اما اندراسي : فقد عرف الحدود وجهة النظر القانونية بقوله :-
هي تحديد الاختصاص المطلق للدولة و تحديد أقليمها وعرفها في مكان أخر بقوله الحد هو الذي يفصل أقليم الدولة عن أقاليم الدولة الاخرى.
4- وعرفها (ادمي) بأن حد الدولة هو الخط الذي بحيث حدود المنطقة التي تستطيع الدولة ان تمارس حق سيادتها عليها .
5- اما بوكا ردو (فزكر ان الحدود) هي خط تلاحض فيه حدود الدولة حدود دولة أخرى مجاوره بها .
6- ويعرف فاموس جوين : الحدود بأنها خط وهي يفصل قطعين من الارض اداها عن الاخرى .

انواع الحدود السياسي political boundaries :-

1__ **الحدود الطبيعية :-** وهي الحدود سياسية political boundaries تتبع ظاهرات طبيعية مثل السلاسل الجبلية والانهار والسواحل البحرية والبصيرات والمتنفعات ومن مميزات هذه الحدود سهولة تحديده عند رسم الخرائط سواء كانت سياسياً او اقتصادية او طبيعية حيث تتمشى مع الظاهران الطبيعية وقد ظل الاعتقاد السائل بأن الحدود الطبيعة افضل انواع الحدود السياسية political poundaries.

التتفق مع الظاهرات الطبيعية وذات قيمة دفاعية كبيرة ولكن تلك الخوائف الطبيعية فقد بعضاً من قيمتها الدفاعية نظر لتطور تكنلوجيا العرب في الدفاع والهجوم لانها تظل حدوداً سياسية political borders مثالية طالما استفظت بجفتها العائقية على اساس أنها مناطق فعل و تصرف لاتصال السكان بعظهم ببعض ومن ثم يقلل من فرص الاستقلال والغاز كان فيها بينهم اما في الارض المنخفضة الهلية فأن الانسان عمد الى بناء وتشيد الحصون والاسوار استفيدها في الدفاع والحماية و مثال على ذلك مافا من الصين ببناء سور الصين العظيم وغيرها [v].

2__الحدود العراقيه: وهي الحدود تفضل الشعوب ذات الخصائص الخضارية المميزة على اساس عوامل مصينة مثل اللغة والدين والقومية والسلالة فإذا وضعت الحدود بدقة فإنها تقلل من فرض الاحكاك بين الدول ذلك لان كل اقليم سيحوى داخل حدودة مجموعة البشرية الخاصة به [vi].

3- الحدود الهندسية :- وهي الحدود تتبع الخطوط الفلكية وهي عادة ما تتبع خطاً مستقيماً كخط الخول او دائرة العرض وهي توجد اساس في مناطق خالية من السكان كما في مناطق حضاري افريقيا وتمكن أصمية الحدود الهندسية في بساطها سهولة تحديدها على الخرائط بسائل قياس فلكية محدودة بدقة و معظم الحدود السياسية political boundaries في الوطن العربي حدود الهندسية وخطوط مستقيمة وليس متصرجة [vii].

4 - حدود فرضها الحروب :وهي حدود ايديولوجية و مثال على ذالك بعد هزيمة المانيا في الحرب العالمية الثانية قمت العاصمة برلين الى قطاعين شرقي و بني حائط او سور بينها سور برلين كعد سياسي بين برلين الشرقية و برلين الغربية والقسام المانيا الى الدولتين شرقية و الغربية [viii].

5__الحدود التاريخ :هي تلك الحدود السياسة political boundaries التي تتبع في رسمها خطوط الحدود التاريخية التي مضى على وجودها زمن طويل على الرغم من انها قولا تتمشى مع المظاهر الطبيعية و لامس الجغرافية واحسن مثل يضرب على ذلك هي الحدود الفرنسية المانيا التي رسمت مطابقة لحدود جوفية الالزامي التاريخية [ix].

6__**الحدود القائمة على اساس العالم اعضارية:**وتوجد وسيلة اخرى في تصنيف الحدود جاد بها العالم الجغرافي(هارتشورن)تلك التي تقصد على اساس الروابط الثقافية وهذه الطريقة تاخذ بنظر الاعتبار موضوع المعالم البشرية في المنطقة وزمن اقامتها و تطويرها كنماذج الاسيطان انواع استعمالات الارض او توزيع[x].

المجموعات السكانية المختلفة:

ومن انواع الحدود الطبيعية:

ا__الحدود في المناطق السهلية

ب__الحدود في المناطق الجبلية

ج__الحدود في المناطق النهرية

د__الحدود في المناطق البحيرات والمستقصان

هـ_الحدود في الاقليم الصحراوية و الغابية

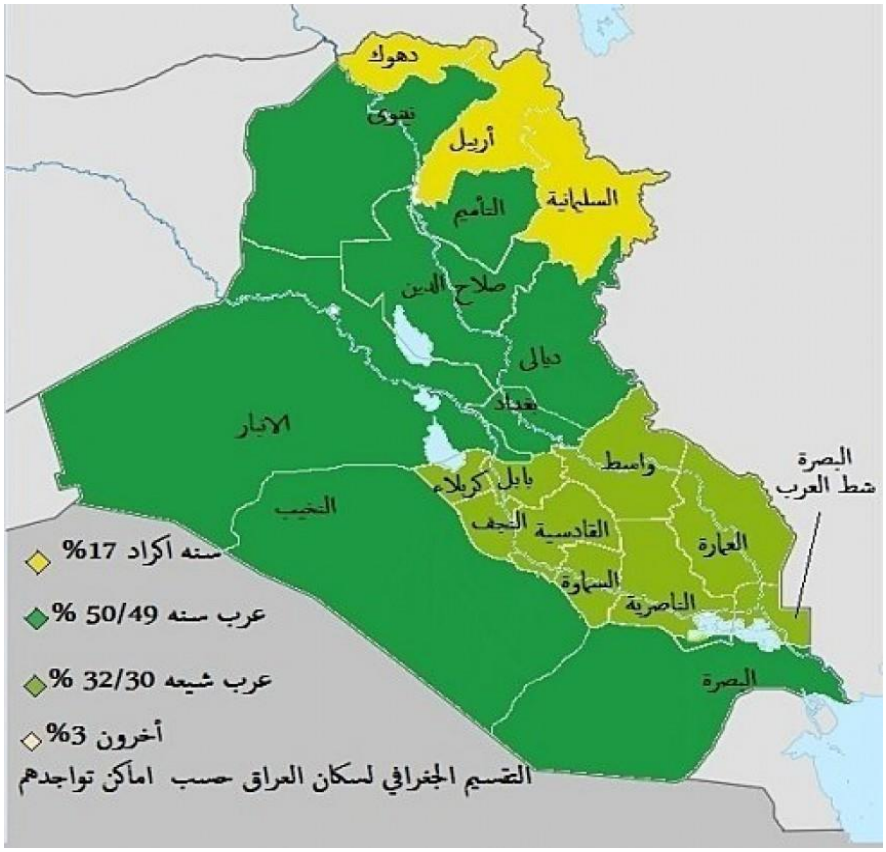

المطلب الثاني:-

تودي الحدود السياسية لدولة الى عدة وظائف منها

1_ الوظيف الامنية :

ارتبطة الوظيفة الامنية بفكرة انشاء الحدود السياسية political boundaries الخطية وكان الهدف هو تحقيق حدود امنية باقامة تحصينات عسكرية دفاعية مثل خط بارليف التي حاولت اسرائيل تطبيقه لفصل سيناء المصر بعد نكسة 1967 حتى انهياره في بدايت حرب اكتوبر ومع التطورات النفسية الحديث في فنون الحرب وصناعت السلاح من حيث الحد والسرعة والفاعلية سقطت نظرية الحدود الامنة .

وكلما كان طول حدود قصيراً بالنسبة لمساحتها على ذلك من اعباء الدفاع عن حدود السياسية political boundaries الدولة ويحقق الشكل الدائري للدولة اقصر حدود سياسية وكلما انصرف شكل الدولة عن الشكل الدائري كلما زادت الاعباء الدفاعية من جراء زيادة طول الحدود السياسة political boundaries ويمكن نصرف على حد الاعباء الاضافية التي تحملها الدولة بزيادة اطوال حدودها بمقارنة طول الحدود الفعلية للدولة بطول حدودها النظرية في حال افتراض فاذا الدولة بذات مساحتها الدائري.[xi]

2_ الوظيفة الاقتصادية:

تحديد الحدود السياسية political boundaries بالاراضي التي يحق للدولة استغلالها اقتصادياً لذلك تحديد لحماية موارد الدولة العالية العامة ك(تصريفات الجمركية) والدعم السلع والحواصفات والقواعد القانونية والدفاعية كذلك التفاون الاقتصادي بين الدولة اخرى بسبب العوامل الجغرافية وايضاً تضارب مصالح الدولة عند استغلال مواردها الاقتصادية في مناطق الحدود فانه ينبغي التدقيق في عملية تخطيط الحدود السياسية political boundaries لمنع نشوب منازعات مع الدولة الجوار بشأن استقلال تلك الموارد الا ان تحقيق ذلك يصبح متحذراً احياناً في حالة وجود[xii] .

موارد تمتد بعد الحدود مثل وجود بترول كحقل الرميلة بين الكويت والعراق الحدود تلعب دور مهماً في حماية النظم الاقتصادية المتميزة للدولة وتطوى تلك النظم على قوانين وسياسات تعلق بالاجور وسعر العملة والاستثمار والتجارة الداخلية والخارجية كما تنظم تلك الحدود التبادل التجاري بين الدول بأشكال المختلف :

3 _ الوضيفة الثقافية :

من الامور المنوطة بالحدود السياسة political borders تنظم انتقال الافراد والافكار بقدر تنظيمها لانتقال السلع بالتالي فان اهدافهم وظائف الحدود هو حفاظ الهوية الثقافية للدولة . بقدر حمايتها لمصالحها الاقتصادية . الا ان هناك بعض الحدود السياسية political boundaries التي ساهم في صنعها في الحقيق الاستعمال التي رسمت في الواقع الا انها تركت حدوداً مصطنعة وكيانات سياسية جديد لذلك كانت المشكلات فالمشكلات لا تعني الحدود السياسية political boundaries فقط بل تعني كل ما تنتج عن ذلك. الحدود من كيانات سياسية وتكوينات اجتماعية [xiii].

وقد ترتبت على التقديم الكبير في تقنيات الاتصالات وخاصة الفضائيات تحطم الحواجز الجغرافية الحدود السياسية political boundaries امام الثقافي من خارج البلاد .

المبحث الثاني

-حدود اقليم كوردستان العراق:

لا شك ان ثمة صعوبات تكتنف تعيين الحدود الجنوبية و الجنوبية الغربية لاقليم كوردستان Kurdistan region العراق , اذا ما اعتبرنا ان الحدود الشمالية و الشرقية و كذلك الشمالية الغربية للأقليم هي الحدود السياسة political boundaries للعراق واضحة المعالم , اي هي حدود سياسة الدولية بين العراق و جاراته(ايران و تركيا و سوريا).

وقد جرت في هذا الصدد محاولات كثيرة لترسيم حدود اقليم كوردستان العراق عمد الباحثون خلالها التركيز على الواقع الحالي للتوزيع السكاني و الذي تعرض عبر التاريخ ولاسيماً , خلال التاريخ المعاصر الى عمليات تغير مستمرة في التركيب القومي للسكان ,فيها خضع بعض منها الى الاجتهادات شخصية او سياسية او قومية ,لباحثين من الكورد والعرب والأجانب[xiv].

وفي هذا صدد لابد من الاشارة و بشكل من الانجاز الى عدد من الاراء و الاجتهادات التي تتعلق بحدود اقليم كوردستان العراق خاصة عند جهاتها الجنوبية الغربية.

فقد اشار(ادمونز)الى ان خط الحدود يمتد على طول سفوح الجبال المنتهية بضفاف نهر دجلة متجها الى شمال قليلا,من مرتفعات حمرين حتى تصل الحدود العراقية الايرانية بالقرب من مندلي[xv].

وقبل ادمونز اكد ملنجن في عام 1870على حدود كوردستان العراق من جهة الجنوبية الغربية هي سلسلة مرتفعات حمرين و نهر دجلة ,ويضيف الى ان اختلاط العنصر الكوردي يظهر في هذا الجزء بالترك و العرب حيث تتواجد العشائر الكوردية الرحالة عند الشؤاطي المقابلة لنهر دجلة شمال تلك المرتفعات و يضيف ملنجن قائلا يعتقد البعض ان في هذا التحديد شيئا من الغرابة بالنسبة للجغرافيين,

ويرى الدكتور ابراهيم شريف (ان نطاق الحاميات التركية التي اقامها الاتراك السلجوقيون او الاتراك العثمانيون فاصل بين المناطق التي يسود فيها الاكراد من جهه اخرى ,وهو يبدأ من منطقة مندلي ويمر بخانقين و قزلباط و السعدية و قرتبة و كفرى و طوز خورماتو و كركوك و التون كوبرا و اربيل و الموصل الى تلعفر) [xvi].

وفي سياق كلامه عن العراق و اقليم كوردستان Kurdistan region يقول الدكتور فاضل حسين راجعت لجنة المؤخرين و الجغرافيين العرب القدماء عددا كبيرا من الخرائط العربية و مئات الخرائط التي رسمت بين القرن السادس عشر والقرن العشرين وكتب الاسفار و المراجع الجغرافية والكتب الجغرافية المدرسية المستعملة في المدارس الثانوية العربية في مصر ,فتوصلت اللجنة الى وجود ثلاث مناطق واضحة 1_العراق العربي 2_الجزيرة 3_كوردستان, وان العراق لا يمتد حدوده شمالية ابعد من هيت على الفرات _وتكريت على دجلة ,او منطقة جبل حمرين ,و اكدت اللجنة انه في جمع الادبيات الجغرافية منذ الفتح العربي وحتى تاريخ تحقيق اللجنة 1925 لم تعتبر ولم توصف ولم تظهر الاراضي المتنازع عليها كجزء من العراق)[xvii].

ومن المناسب ان نشير الى اراء كتاب الكورد و خاصة الاكاديميين منهم لمعرفة حدود الاقليم ,فبدا الاستاذ الدكتور خليل اسماعيل محمد ترسيم حدود الاقليم من منطقة التخصر في محافظة واسط جنوب شرق قصبة بدرة ,بالاتجاه شمالاً حتى الفتحة ,تمتد مع نهر دجلة حتى شمال مدينة الموصل لتنحرف نحو الغربي بالاتجاه قصبة الحضر , ثم تتجه غربا نحو الحدود السورية شمال قصبة البعاج[xviii].

فيما يري الباحث (امين قادر مينه) ان خط الحدود يبدا من مثلث الحدود العراقية _الايرانية _التركية باتجاه الغرب حتى يصل جنوب جصان , و منها يتجه بمحاذاة الحدود العراقية _الايرانية نحو غربي بلدروز و شهربان (باتجاه مرتفعات حمرين) وبعد ذلك نحو الشمال الغربي مع سلسلة مرتفعات حمرين حتي يصل الفتحة , ومنها يتجه مع نهر دجلة شمالا, ان جميع الاراضي التي تقع شرقي نهر دجلة تعتبر ضمن اراضي كوردستان و الاراضي الواقعة غرب نهر دجلة تعتبر عربية عراقية, حتى تصل شمال مدينة الموصل ومنها نحو الجنوب الغربي باتجاه جنوب تلعفر حتى (10)كم شمال مدينة البعاج, وبعد ذلك تسير بخط مستقيم نحو الغرب ويتصل مع الحدود العراقية السورية[xix].

بينما يرى الدكتور ازاد النقشبندي ان حدود كوردستان العراق تبدأ من مدينة بدرة ومنها تتجه الحدود نحو مندلي و شهربان و بمحاذاة مرتفعات حمرين حتى تعبر نهر دجلة , و تمتد من غرب دجلة و بمحاذاة جبل مكحول و سنجار حتى الحدود الدولية مع سوريا [xx].

او اعتراض بعض الناس الذين سيعتبرون كوردا ضمن هذا التحديد دون رغبتهم في ذلك , لكنه يؤكد قائلا ان الحدود الغربية لكوردستان هي سلسلة مرتفعات حمرين التي تجاور سهل بغداد وسهل دجلة [xxi].

اما (دبلليو ار . هي) فقد حدد كوردستان العراق هكذا (ان جميع الأراضي الكائنة شرق دجلة وشمال خط يمتد من مندلي الى مصب الزاب الصغير هو الأكراد و ان اهم مركزين جنوبي الزاب الصغير هما كركوك والسلمانية [xxii].

وعندما تناولت عصبة الامم مسالة الحدود بين العراق و تركيا عام 1924, اكدت ان سلسلة مرتفعات حمرين تعتبر حدا طبيعيا لكوردستان في جهاتها الجنوبية و الغربية وهي جغرافيا حد فاصل بين العديد من المضاهر البشرية و الطبيعية [xxiii].

ومن المفيد إن نأخذ آراء الباحثين العرب , ولا سيما الاكاديميين منهم لنستمد منها الكثير من المعلومات و الدلائل التاريخية و الجغرافية في تحديد إقليم كوردستان Kurdistan region ولا سيما في اطرافها الجنوبية و الجنوبية الغربية .

حيث يقول الدكتور شاكر خصباك في سياق تحديده لكوردستان الكبرى (إنها تبدا من مندلي و تمر غربي خانقين حتى تلال حمرين و حتى السلسلة الاولى لجبال شيخان ثم تنعطف نحو الشمال الغربي على امتداد سفوح التلال حتى فيشخابور علي نهر دجلة غرباً نحو جبل سنجار حتى تنتهي عند نهر الفرات قرب طرابلس) [xxiv].

وبناءً على ما تقدم سيكون تحديدنا لاقليم كوردستان Kurdistan region العراق وفق أسس ودلائل تاريخية جغرافية في ضوء الاراء السابقة فان حدود الاقليم من اطرافه الشرقية والشمالية الغربية واضحة المعالم لانها (حدود سياسية دولية) كما ذكرنا اما بالنسبة لاطرافها الجنوبية والجنوبية الغربية فاننا نؤيد كون سلاسل مرتفعات حمرين تمثل حد الفاصل بين اقليم كوردستان Kurdistan region العراق وبقية اراضي العراقية وباعتقادنا ان خط الحدود يبدأ من مندلي قرب الحدود العراقية – الايرانية ويمر باتجاه الشمال الغربية حتى يصل منصورية الجبل ومنها على طول الضفة الغربية من بحيرة حمرين , ثم يمر بمحاذاة الطرف الجنوبي لسلسة مرتفعات حمرين حتى يصل الى الفتحة , ومنها باتجاه الشمال مدينة الموصل ثم يتجه خط الحدود ليضم قضائي تلعفر و سنجار , الى ان ينتهي عند الحدود العراقية -السورية , وبهذا يقع اقليم كوردستان Kurdistan region العراق بين دائرتي العرض 07 33 ش –22 37 وخطي الطول 08 41 ش 18 46 ش

المطلب الاول:-

جغرافية اقليم كوردستان: Kurdistan region

1- الموقع:

كوردستان منطقة جبلية , ذات حدود طبيعية ,تقع بين درجتي العرض 39034 درجتي الخول 37-46 – تحدها من الغرب جبال طوروس والهضبة العالية لما بين النهرين , الجزيرة وجبال ماردين السلفي امامي شرقيها , فتقع سلسلة الجبال الكوردية , وذلك في الوقعة المحصورة بصورتين او رمية وان في الجنوبي الغربي تقع جبال زاكروس والمسحة الكلية لكوردستان تقدر بنحو 450,000 كم^2 يقع منها 195500 كم^2 في تركيا و125950 كم^2 في ايران 72 كم^2 في العراق و 20000 كم^2 في سورية ويبلغ طول كوردستان اذا قيست من الشمال الى الجنوب كم اما معدل العرض فهو 200 كم في الجزء الجنوبي ثم يتزايد شمال حتى يبلغ أكثر 750 كم ان على جبال كوردستان هو جبل اغري الكبير (ارارات الكبير) ويبلغ ارتفاع 5258 م ثم جبل رشكو في منطقة جيلو – داغ وارتفاع 4168 م وعلى العموم فان كوردستان

بدرجتها مرتفعة ارتفاعاً بين الف و 1500 م فوق مستوى سطح البصر بل هناك مدن تقع على ارتفاع كبير مثل بيجار التي تعلو 1920 م في المقابل ثم مدن تقع على ارتاع اقل مثل اربيل البالغ ارتفاعها 430 م فوق سطح البصر.

2-المناخ:-

يسود سهول كوردستان مناخ شبه استوائي و معدل الأمطار يراوح سنويا بين 200 و 400مليم أما الأراضي المنخفضة المحصرة بين سلاسل الجبال ، في ردح معدل الامطار السنوي فيها بين 700و الف مليم أما

المناخ في وديان كوردستان الوسطي، فهو قاري الي حد ما وقد يكون فاصلا اذ يراوح المعدل السنوي للمطلوبين300 حتى 500مليم ويبلغ الفرق بين درجتي الحرارة ادنيا والقصوى 80 منوية اذ تنخفض الحرارة في قراكوسة ، الواقعة في شمال كوردستان إلى 30- 35تحت الصفر و ترقع درجة الحرارة في الصيف كوردستان الجنوبية southern Kurdistanالى 40 - 35 [xxv]

3ـ الانهار:-

ينبع في الجبال كوردستان أربعة انهار الكبيرة :

نهر اواس يجري في اقليم بيجول في تركيا ويعبر في بحر قزوين ويبلغ طوله 920 كم نهر دجلة ينبع من بحيرة جولجول في اواسط الجنوبية الشرقية شمال مدينة دياربكر في تركيا ويعب في الخليج العربي نهر الفرات وينبع قرعة الحمس قراصو من دوملونبه شمال آرزوم وينبع فرعه الحمس نهر مراد من الاداغ الواقعة بين بحيرة وان الجبال أغري الذي يغترق الأراضي سوريا و العراق و يصب في الخليج العربي . ونهر قزوين أوزان وينبع من جنوب غربية مدينة ديوان دره في ايران ليصب في نهر قزوين و من انهار كوردستان كذلك الزاب الكبير الذي يجري في تركيا و العراق والزاب الصغير و كلا هما يصب في نهر دجلة و عموما فان المناطق كوردستان تمتسل مصاد ـوفيرة للمياة[xxvi].

4ـالبحيرات :

تقع في الجزء الشمالي الغربي من اقليم كوردستان Kurdistan region بحيرتان هما (وان) ومساحتها 3765 كم^2 وهي شديدة الملوحة واورمية ومساحتها 6000 الف كم^2 وتوجد بحيرة خامزار جولجول شمال امد (ديار بكر)عند منح دجلة وبحيرة زيفار في منطقة سنا قرب مريوان في كوردستان ايران [xxvii].

5- الثروان الباطنية :-

تتشر حقول النفط على معظما لأراضي الكوردية بعضها يستثمر منذ عقود و بعضها الآخر لايزال مهلا تعتبر حقول كركوك من اغزر حقول العالم انتاجاً واقلها نضوباً تساهم إلى جانب حقول بعيزاله بأكثر من ثلث انتاج النفط العراق وفي ايران ينثمر نفط منطقة شاه اباد وفي تركيا يستخرج من حقول باطمانأ مامي سوريا فقد كانت حقول منطقة ديرك المالكية(قره تشول ، ميلان السويدية) هي المزود

الكبيرين الوحيدين لامداد سوريا النفط والغاز منذ الستينيات و حتى نهاية القرن العشرين[xxviii].

المطلب الثاني

قبل الحاق جزء من كوردستان بدولة العراق الفيدرال

في بداية القرن التاسع عشر الميلادي (بلاد الكورد) مقسمة الى قسمين بين دولتين المتخاصمتين العثمانية والفا جارية (وقبل ذلك ولعدة قرون بين الامبراطوريتين المتخاصمتين العثمانية والصفوية) وكانت كوردستان العراق الحالياً تشكل الجزء الجنوبي من القسم الخاضع العثمانية (كوردستان العثمانية) وقد طر ان تقصيرات عديدة على مساحة القسمين الخاضعين من كوردستان لكل من الدولتين المذكرتين على تقسمها الاداري في اخراها تبعاً لنتائج الحدود التي نشبت بين هاتين الامبراطورتين الفائزتين لاحتلال واضفاع كوردستان او بنلاحض المنطقة بكاملها لسيطرتها الا ان طبيعة الجبلية الوعرة لكوردستان لم تسمح بالحكم المباشر للغزاة وبسبب الاستخدام الدائم للشعب في كلا القسمين بنوع من الاستقلال الزاتي على شكل الامارات ولقد وجدت في القسم الجنوبي كوردستان العثمانية أنذال ثلاث امرات (بابان , سوران , بادينان) [xxix].

منذ بداية القرن التاسع عشر تبدلت سياسة مكان الامبراطوريتين تجاه الشعب الكوردي cord في كلا القسمين وبالتنسيق بينها وقد بدأوا بالقضاء على الامارات الكوردية Kurdish emirates بسبب ظهور فكرة الدولة القومية (المستقلة) في أوروبا وانتشارها الى القارات الاخرى في العالم وقد قضى العثمانيون على اخر امارة

الكوردية Kurdish emirate في القسم الخاضع لهم في كوردستان (اماره بابان) في العام 1851 بينما قضى القار جاربون (الذين حكموا ايران بعد الصفوين)على اقوى امارة خاضعة لهم القسم الخاضع لهم من كوردستان(امارة اردلان)في العام 1867 بعد انهيار الامبراطورية العثمانية نتيجة الحرب العالمية الاولى قسمت كوردستان العثمانية الى ثلاثة اجزاء الحقت بثلاث دول حديثة التكوين تركيا -العراق- سوريا و الجزء الأخر (الرابع)كان خاضعاً لايران و بذلك اصبحت كوردستان مقسمة بين اربعة دول في الشرق الأوسط بينما كانت قبل الحرب المذكورة مقسمة الى قسمين فقط بين الدولتين العثمانية الفا جارية حول هذا القسم الثاني واجازة لكوردستان والكورد وتبعات اعدوه القيمة الجديدة يقول العالم الاجتماعي التركي الدكتور اسماعيل بيشكجي في رسالة موجهة فيها بلداى (يونيسكو) بعنوان (نصن نريد ان نكون احرارا وكوردا) لقد تم فصل الكورد عن بعضهم بالأسلال الألفام اعداسة ابراج المراقبة و كتب أيضا تم اغتصاب الدولة القومية الكورد ، بل حرموا من حقوقهم الأساسية التي تستحقها متى الأقليات الأثنية ، فيضطهدون بشكل منظم ، ويتم بكريدهم عن قوميتهم [xxx].

كوردستان الجنوبية: southern Kurdistan

وفق الإتفاقية سايكس بيكو (1916)الاستعمارية بين بريطانيا وفرنسا لتقسيم مناطق النفوذ في الشرق الأوسط كانت ولاية الموصل فمن مناطق نفوذ فرنساوقد تنازلت فرنسا عنها لبريطانيا بموجب اتفاقية سان ريمو في 1920 /4 /25 حيث حصلت بريطانيا على تعويض عصبة الأمم للانتداب على بلاد مابين النهرين و كوردستان الجنوبية southern Kurdistanبلا مدى ولاية الموصل ايضا ، مقابل حصول فرنسا على صحة ٢٥ % من امتياز استغلالنفط الولاية في المستقبل وقد سميت مناطق كوردستان ضمن ولاية الموصل في معظم المراسلات الرسمية بريطانيات و مولفات الكتاب البريطانيين و غيرهم في الفترة المصورة بين اعوام 1918-1925 و فيما يعد بكوردستان الجنوبية southern Kurdistan في معاهدة سيفر في 10 /اب 1920 منح قسم كبير من الشعب الكوردي حق تقرير مصيرة بنفسه في جزء كبير من وطنه أسوة بسائر الشعوب غير التركية الخاضعة للامبراطورية العثمانية المنهارة ، أ حق تاسيس دوله كوردستان في جزء نصين من (كوردستان)العثمانية ، بما فيها كوردستان الجنوبية southern Kurdistan أي مناطق كوردستان من ولاية الموصل فلقد نصت المادة (64)من الاتفاقية على مايلي // اذا عبر الكوردي في المناطق المحددة في المادة ٩٢ في غضون سنة واحدة من بدء نفاذهذه المعاهدة المجلس بصية الأمم بطريقة تشير الى أن غالبية سكان هذه المناطق ترغب في الاستقلال عن تركيا اداري ومجلس حينئذ ان هاؤلاء الناس موهلون باستقلال واوصى بمنعه لهم ، على تركيا وفقا لهذا المعاهدة ان تقبل بتنفيذ مثل هذا القرار و عليها أن تتنازل عن جميع حقوقها و مطالباتها في هذه المناطق ، تفاصيل شروط هذا التنازل ستكون موضوع اتفاق منفصل بين الدول الحلفاءالأساسيين و تركيا اذا و حين حدث هذا التنازل لن يعترض الحلفاء الأساسيين أى اعتراض على انضام الطوعي الكورد القاطنين في ذلك جزء من كوردستان الواقع حتى الآن في ولاية الموصل إلى مثل هذة الدولة الكوردية النفلة [xxxi].

المبحث الثالث

مشكلة و التعريف بالمناطق المتنازع عليها في العراق وأسباب النزاع

أ-النزاع بين الحركة التحررية الكوردية والأنظمة السياسية التي حكمت كوردستان العراق والمنطقة السلطات البريطانية والحكومات العراقية المتعاقبة ليس جديداً، حيث بدء قبيل تأسيس الدولة العراقية الحديثة عندما نقض دول الحلفاء بوعدهم حيال الكورد يتأسيس دولة كوردية.

بموجب معاهدة سيفر في 10آب 1920 ، ثم الفكرة بموجب معاهدة لوزان عام 1922 ، حيث قضت على أعمال الكورد بإقامة كيان سياسى مستقل، وبعد أن تبين للكورد في ولاية الموصل بان البريطانيين ينوون وضعهم ضمن حدود الدولة العراقية الحديثة التكوين حيث ألحقت ولاية الموصل بدولة العراق، وبعدها ظهرت المطالبات الكوردية بتحديد منطقتهم كوردستان)، وجاءت هذه المطالبات من قبل الحركات المسلحة والأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات الكوردية وتراوحت هذه المطالبات بين استقلال المنطقة الكوردية عن العراق مرورا بالفيدرالية والحكم الذاتي وانتهاء بمطالبة ضمان الحقوق الثقافية من العراق، واللامركزية الإدارية واتخذ النزاع على كوردستان(ومن ضمنها المناطق المتنازع عليها أشكالا من العنف والحرب الداخلية بين الثورة الكوردية والدولة العراقية، حتى انتفاضة آذار 1991 حيث استطاع الكورد إنهاء سيطرة الحكومة المركزية على جزء من كوردستان وبقي جزء آخر تحت سيطرة الإدارة المركزية [xxxii].

حتى عام 2003 وسقوط النظام العراقي، وبالتالي حتى ذلك الوقت كان النزاع نزاع سياسي عنفي ووفقا للمتغيرات الجديدة على الساحة العراقية بعد تغيير النظام في بغداد اتخذ النزاع بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان Kurdistan region على بعض المناطق في محافظات كركوك ونينوى وديالى وصلاح الدين وواسط التي بقيت تحت سيطرة الإدارة المركزية في بغداد إطارا قانونيا ودستوريا عندما وضع لها آلية حل بموجب قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام2004 والدستور العراقي لعام2005

ب -وفي العراق يتواجد على خارطتها السياسية وفي أجزائها الشمالية والشرقية الكورد وتسمى منطقتهم ب كوردستان كمصطلح جغرافي يدل على وجود كيان ذو حدود جغرافية محددة ولكن هذه الحدود لا تزال غير محددة بصورة نهائية والخلاف على ترسيم تلك الحدود موجود بين الحركة القومية الكوردية والحكومات العراقية المتعاقبت

منه إلحاق ولاية الموصل جنوب كوردستان بدولة العراق عام 1925 ، حيث بدأت المطالبات الكوردية بتحديد منطقتهم أي تحديد حدود كوردستان مع باقي أجزاء العراق، ولكن في المرحلة الأولى من عمر الدولة العراقية واجهت هذه المطالب رفضا من قبل السلطة البريطانية الدولة المنتدبة على العراق)وحكومات العيد الملكي -1958 1921، وبعد قيام النظام الجمهوري في العراق عام 1948 بدا الاعتراف الدستوري بوجود الشعب الكوردي حيث نصت المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت لعام يقدر على أن العرب والأكراد شركاء في الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"، ورغم محاولات الكورد لإدخال نص حول الحكم الذاتي للكورد إلا أنها جوبهت بمعارضة من قبل قادة الثورة.[xxxiii].

وفي حزيران 1963 صادق مجلس قيادة الثورة على تقسيم العراق إلى ستة محافظات إدارية لامركزية كانت المحافظة الكوردية محافظة السليمانية التي ضمت لوائي السليمانية واربيل واقضية دهوك، زاخو، عقرة، زيبار والعمادية من لواء الموصل وقضاء جمجال من لواء كركوك"، وبموجب هذا التقسيم الإداري تم بقضاءبعض المناطق الكوردي من الإدارة اللامركزية م ما دفع بالكورد على الإصرار بشمول هذه [xxxiv].

المناطق ضمن المحافظة الكوردية اللامركزية وأدي بالتالي إلى تجدد القتال بين الثورة الكوردية والحكومة المركزية وتعتبر اتفاقية 11 آذار 1974 اول اعتراف رسمي من الحكومة العراقي بوجود منطقة جغرافيةللكورد داخل العراق [xxxv].

حيث أشارت المادة 140 منه على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي يقطنها أغلبية كوردية وفقا للإحصاءات الرسمية التي ستجري فيما بعد لهذا الغرض، كما انه في 11 آذار 1974 اصدر مجلس قيادة الثورة من جانب واحد (قانون الحكم الذاتي رقم 33 لسنة 1974 ونصت مادته الأولى على ذكر مصطلح كوردستان كمصطلح جغرافي وحدد الأسس التي ستتم بموجبها تحديد منطقة كوردستان والمتمثل بإجراء إحصاء سكاني [xxxvi].

إلا أن استثناء محافظة كركوك ومناطق خانقين وسنجار ومندلي ومناطق أخرى من مناطق الحكم الذاتي وإصرار الجانب الكوردي على أنها جز .من كوردستان أدت إلى تجدد القتال بين الطرفين[xxxvii].

استطاع الكورد في آذار 1991 من خلال انتفاضة شعبية تحرير جزء من الأراضي الكوردية في العراق تتمثل في محافظات دهوك، اربيل والسليمانية بينابقيت الأجزاء الجنوبية والغربية من المناطق المحررة خاضعة لسيطرة الحكومة المركزية .وبعد إسقاط النظام العراقي في نيسان 2003 اعترفت الحكومة العراقية الجديدة بإقليم كوردستان Kurdistan region العراق مادة 23 في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004 تشمل الأراضي التي كانت تدار من قبل الحكومة المذكورة 19 آذار2003الواقعة في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى، وتكرر هذا الإقرار في المادة117 من الدستور العراقي لعام2005 ضمن نفس الحدود .أما ما يتعلق بالمناطق الكوردية الأخرى التي كانت خارج سيطرة حكومة إقليم كوردستان Kurdistan region قبل 19 آذار 2003 فقد اعترف الدستور العراقي بها وسمتها بالمناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان Kurdistan region، وذلك في ظل قانون إدارة الدولة المؤقتة لعام 2004 في المادة 58وتحولت المادة إلى الدستور العراقي الدائم في المادة. 140.

ج-إلا أن الدستور العراقي استخدم المصطلح للإشارة إلى نزاع داخلي بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان Kurdistan region .

وقد عرفت لجنة تنفيذ المادة 140 من الدستور العراقي الدائم المناطق المتنازع عليها بانها" هي المناطق التي تعرضت لممارسات النظام السابق والمتمثلة بالتغيير الديموغرافي وسياسة التعريب وتغيير الوضع السكاني من خلال ترحيل ونفي وتهجير الأفراد من أماكن سكناهم كهجرة قسرية وتوطين أفراد أخرين مكانهم ومصادرة الأملاك والأراضي والاستملاك وإطفاء الحقوق التصرفية وحرمانهم من العمل من خلال تصحيح) تغيير القومية أو من خلال التلاعب بالحدود الإدارية لتلك المناطق بغية تحقيق أهداف سياسية كان بغيا النظام السابق، والفترة القانونية التي تعمل عليها المادة .للمناطق المتنازع عليها تنحصر من تاريخ 17 تموز 1968 ولغاية و نيسان 2003[xxxviii].

كما عرف قانون الهيئة العامة في إقليم كوردستان Kurdistan region للمناطق المتنازع عليها الرقم (2 لعام 2010\10\26الصادرة من برلمان كوردستان في جلسته الاعتيادية المرقمة)6(في بتاريخ 2010 المناطق المتنازع عليها بأنها هي المناطق المستقطعة من كوردستان العراق خلافا للوقائع التاريخية والجغرافية والمشمولة بإجراءات التعريب وتغيير هويتها القومية من قبل نظام البعث [xxxix].

أما ما يتعلق بالمناطق التي يشملها المصطلح فانه لا المادة به من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ولا المادة 140 من الدستور العراقي لعام 2005 ، لم يحددا سوى كركوك كمنطقة متنازع عليها.

وتركت المناطق الأخرى دون تحديد، وتتمثل في المناطق التالية:

1- .جميع الأقضية والنواحي التابعة لمحافظة نينوى عدا أقضية الموصل والبعاج والحضر.

2-محافظة كركوك بأكملها ولكن بحدودها الإدارية قبل عام 1968

3- أقضية خانقين والمقدادية شهربان وناحية مندلي من محافظة ديالى.

4-قضاء بدرة وناحية جصان من محافظة واسط الكوت

5-قضاء مخمور من محافظة اربيل، وناحية فائدة من محافظة دهوك.

ويقدر مساحة المناطق المتنازع عليها ب % 414 من مجموع مساحة إقليم كوردستان Kurdistan region البالغة 78736كم أي ما يعادل 18% من) مساحة العراق فيما تضم حوالي نصف مجموع سكانه.[xl].

ء- وإلى جانب تسمية الدستور لهذه المناطق بالمناطق المتنازع عليها فهناك مسميات أخرى يطلقها كل طرف وفقا لرؤيته و إيديولوجيته الخاصة ربه، فالجانب الكوردي تسميه(بالمناطق خارج إقليم كوردستان Kurdistan region أو((بالمناطق المستقطعة من كوردستان)[xli].

في حين أن الجانب العربي) او قسم منه (لا يعترف بمصطلح المناطق المتنازع عليها ولا بالمسميات الأخرى السابقة الذكر، بل تسميها بشمال العراق)في حين يذهب قسم أخر إلى أبعد من ذلك ولا يعترف حتى بإقليم كوردستان Kurdistan region العراق مثل هيئة علماء المسلمين)134 [xlii].

(الا ان القوى السياسية الرسمية ومنها حزب الدعوة والمجلس الأعلى الاسلامي فتعترف بالمصطلح الدستوري الوارد في الدستور، أما الجانب التركماني وخاصة الجبهة التركمانية المسيرة من قبل تركيا فتسمى هذه المناطق ب (تركمان ايلي) أي وطن التركمان .ومن بين كل هذه التسميات والطروحات جاء الدستور العراقي بمصطلح جديد وأطلق عليها المناطق المتنازع عليها للإشارة إلى وضعية هذه المناطق الأنفة الذكر حتى تتم حسم العاندية الإدارية لها وفق آلية وضعت بموجب الدستور.

اطراف النزاع

ووفقا لذلك يمكن تحديد أطراف النزاع بما يلي:

1-**الحكومة الاتحادية العراقية.**

2- .حكومة إقليم كوردستان Kurdistan region العراق

3-دول الجوار وخاصة تركيا وإيران

4-و الولايات المتحدة الأمريكية

5- الأمم المتحدة

أما إذا أخذنا العوامل الاثنية بنظر الاعتبار لمكونات هذه المناطق في النزاع ولهم تأثير على النزاع القائم، فيمكن باعتبارهم مشاركين فعلا تحديد أطراف النزاع بما يلي [xliii].

1- ..الكورد الكورد المسلمون من السنة والشيعة والكورد الايزديين

والكورد الشبك.

2-العرب والعرب السنة والعرب الشيعة.

3- .التركمان التركمان السنة والتركمان الشيعة

4-المسيحيون الكلدان، الأثوريين والأرمن

أما من الناحية القانونية والدستورية فان الدستور العراقي لعام2005 و في المادة (140) لم يحدد أطراف النزاع، التي تشمل كل من:

1- الحكومة الاتحادية في بغداد

2-حكومة إقليم كوردستان العراق

وانطلاقا من الأسس السابقة لأطراف النزاع فان لكل طرف من أطراف النزاع له تأثيراته على المناطق المتنازع عليها فالطرف الكوردي أو حكومة إقليم كوردستان Kurdistan region تمتاز بكونها لها الدور الأكبر في التأثير على هذه المناطق بسبب الامتداد الاثني الكوردي فيها حيث أن تواجد الكورد في هذه المناطق يصل في بعض الحالات إلى الغالبية المطلقة كما في سنجار وشيخان ومخمور وخانقين وغيرها، بينما في مناطق أخرى تمثل نسبة الكورد بكونها كبيرة نسبيا، هذا بالإضافة إلى أن قوات البيشمركة الكوردية لا زال تقوم بحماية هذه المناطق إلى جانب القوات العراقية وفي الجانب الآخر فان للحكومة الاتحادية في بغداد الدور الكبير في إدارة الأزمة في هذه المناطق لان الغالبية من العرب الموجودين في هذه المناطق إلى جانب جزء من التركمان لا يرغبون بضم هذه المناطق إلى إقليم كوردستان Kurdistan region، بالإضافة إلى أنه من الناحية الإدارية لا تزال هذه المناطق مرتبطة بالحكومة الاتحادية لحين تسوية النزاع وفقا للمادة 140 ، كما أن دول الجوار ايضا يمكن اعتبارها أطرافا غير مباشرة في النزاع وخاصة تركيا بما لها من تأثير على النزاع القائم، وكذلك الولايات المتحدة باعتبارها كانت الدولة الراعية للعملية السياسية في العراق منذ عام2003 وحتى انسحاب جيشها في نهاية عام2011 واثرت بشكل أو بآخر على النزاع في تلك الفترة الحساسة كل ذلك بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة التي خولت لبعثتها في العراق لتقديم المشورة والدعم والمساعدة للأطراف العراقية لتسوية مسالة الحدود الداخلية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان Kurdistan regionمن خلال تقديمها لتقارير عن النزاع في هذه المناطق[xliv].

توزيع الاختصاصات في الدستور العراقي لسنة 2005 اختصاصات الحكومة الاتحادية

تمتاز النظم الاتحادية او الفدرالية بالعديد من السمات والخصائص اهمها هو النص في الدستور على جميع اختصاصات وسلطات الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات او اقاليم عموماً ، غالباً ما تتوزع تلك الاختصاصات وفقاً للآتي [xlv].

1_ان يتم تحديد اختصاصات السلطة الاتحادية Federal power والأقاليم في الدستور على وجه الحصر والالزام.

2_ان يتم تحديد اختصاصات الاقاليم على وجه الحصر وترك ما عداها للسلطة الاتحادية Federal power .

3_تحديد اختصاصات السلطة الاتحادية Federal power وترك ما عداها للأقاليم ، وهناك بعض الدساتير تنص على احتصاصات مشتركة بين السلطة الاتحادية Federal power والأقاليم بغية تمكين الأخيرة من التصرف مع اخضاعها لرقابة السلطة الاتحادية Federal power ، كاشتراط أخذ موافقة الأخيرة عند إجراء تصرف قانوني معين ، وقد تكون الغاية المبتغاة من وضع الاختصاصات المشتركة ، تمكين السلطة الاتحادية Federal power من وضع الاسس والقواعد العامة للموضوع وترك التفصيلات للولايات ، إلا أنه مهما كانت الطريقة المتبعة في توزيع الاختصاصات ، فأن الأولوية للقوانين الاتحادية لتحقيق الاهداف التي قامت من اجلها الدولة الفدرالية . ومهما بلغت دقة المشرعين والقانونيين ةالمسؤولين عن وضع الدستور يكاد لا تخلو مسألة كتابة الدستور وتوزيع الصلاحيات والاختصاصات من مخاطر وصعوبات مهما كان هؤلاء دقيقين في تحديد الاختصاصات [xlvi].

فعلى سبيل المثال قد تستجد قضايا لم يكن المشرع قد تناولها بالتنظيم فيثار التسأؤل عندئذ عن السلطة التي تختص بتنظيمها هل هي السلطة المركزية ما سلطة الأقاليم regional authority ، مما قد يكون سبباً لاثاره خلافات من شأنها ان تؤثر على وحدة واستقرار الدولة الفيدرالية كما ان حصر اختصاصات كلاًالطرفين قد تتعارض مع المصلحة العامة للدولة إذا ما استجدت وتطورت الظروف بحيث تصبح بعض المسائل المحددة في اختصاص الولايات ، مسائل ذات أهمية قومية مشتركة يستوجب أن يتم ممارستها من قيل السلطات الفيدرالية .

وعموماً ، وبالرجوع الى صلاحيات واختصاصات الحكومة الاتحادية وفقاً لدستور عام 2005 حددت المادة (110) هذه الاختصاصات بالآتي [xlvii].

1 . رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسيات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارة الخارجية السيادية .

2 . وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادارتها لتأمين حماية وضمان امن حدود العراق والدفاع عنه.

3 . رسم السياسة المالية والجمركية ، واصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وانشاء البنك المركزي وادارته .

4 . تنظيم امور المقايس والمكايل والاوزان .

5 . تنظيم امور الجنسية والتجنس والاقامة وحق اللجوء السياسي .

6 . تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد .

7 . وضع مشروع الموازنه العامة والاستثمارية .

8 . تخطيط السياسات المتعلقة بصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسب تدفق المياه اليه وتوزيعها العادل داخل العراق وفقاًللقوانين والاعتراف الدولية .

9 . الاحصاء والتعداد السكاني

اختصاصات حكومة اقليم كوردستان Kurdistan region وفقاً لدستور عام 2005

اقر دستور عام 2005 في الفصل الاول من الباب الخامس والذي جاء تحت عنوان الاقاليم في المادة (116) اقر بان يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة واقاليم ومحافظات لا مركزية وادارات محلية واقرت المادة (117) نفاذ اقليم كوردستان Kurdistan region وسلطاته القائمة أقليماً اتحادياً ونصت المادة (120) يقوم الاقليم بوضع دستور له ، يحدد هيكل سلطات الاقليم ، وصلاحياته ، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات ، على ان لا يتعارض مع هذا الدستور ونصت المادة (121) على اختصاصات الاقاليم وكالاتي [xlviii].

1 . لسلطة الاقاليم regional authority الحق في ممارسة السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقاً لاحكام هذا الدستور ، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية .

2 . يحق لسلطة الاقاليم regional authority تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الاقليم في حالة وجود تناقض او تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الاقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية .

3 . تخصص للاقاليم والمحافظات حصة عادلة من الايرادات المحصلة اتحادية تكفي للقيام باعبائها ومسؤولياتها ، مع الأخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها ونسبة السكان فيها .

4 . تؤسس مكاتب للأقليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية .

5 . تختص حكومة الاقاليم بكل ما تطلبه ادارة الاقليم وبوجه خاص انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للاقليم كالشرطة والامن وحرس الاقليم .

اما اختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم فقد نصت عليها المادة (114) من الدستور تكون الاختصاصات الاتية مشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقليم

1 . ادارة الجمارك بالتنسيق مع حكومات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم وينظم ذلك بقانون .

2 . تنظيم مصادر الطاقة الكهربائية وتوزيعها .

3 . رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئةمن التلوث والمحافظات على نظافتها بالتعاون مع الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الاقليم .

4 . رسم سياسات التنمية والتخطيط العام .

5. رسم السياسة الصحية العامة بالتعاون مع الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم .

6 . رسم السياسة التعليمية والتربوية العامة بالتشاور مع الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم .

7 . رسم السياسة الموارد المائية الداخلية وتنظيمها بما يضمن توزيعاً عادلة لها وينضم ذلك بقانون ونصت المادة (115) (كل مالم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحيات الاقليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما .

الطريقة التي صيغت بها تلك المواد والنصوص بناءاً على اعتماد نظامي الفيدرالية واللامركزية الادارية وعدم موائمتها للواقع الاجتماعي والسياسي العراقي ادت الى وجود العديد من مواطن الاختلاف والتناقض بين اختصاصات كل من الحكومة المركزية او الاتحادية وحكومة الاقليم انعكست تلك التناقضات في تداخل الصلاحيات احياناً ، ورفض الالتزام بتلك النصوص من قبل احد الطرفين او كليهما احياناً اخرى [xlix].

الخاتمة و التوصيات

تمت وصول البحث إلى النتائج التالية:

1-كان إتفاقية سايكس بيكو ما بين بريطانيا وفرنسا حول تقسيم مناطق شرق الأوسط سبب الرئيسي التقسيم كوردستان ما بين أربعة دول و هما العراق سوريا توركيا و ايران كانت إنجازات في تاريخ كوردستان السياسية .الكتل السياسية بتشكيل حكومة انتقالية كان هذا الاعتراف تلك من ثمن القرارات.

2-الوعود التي لم ينفذها الحلفاء بتأسيس دولة كوردية كان سبب رئيسي لبقاء مشاكل اقليمية بين حدود كوردستان الجنوبية southern Kurdistan و العراق من جهة و بين كردستان بشكل عام و دول الجوار من جهة اخرى

3-يعترفالحكومة العراقية بوجود أرض الكورد و هو كوردستان الا بعد اتفاقية11 ادار1970 التي

4-و لم يعترف حكومة العراقية باقليم كوردستان Kurdistan region إلا بعد سقوط حكومة صدام في عام2003 عندما قام الكتل السياسية بتشكيل حكومة انتقالية كان هذا الاعتراف تلك من ثمن القرارات.

5-السبب التي ادت إلى صعوبة إرجاع المناطق المستقطعة من كوردستان و هي الخطء التي وقع فيه الكتل الكوردية عن كتابتهم الدستور العراقي حين استخدموا مصطلح المناطق المتنازعة)بدل من مصطلح الصحيح و هو(المناطق المستقطعة أو المتقطعة من كوردستان).

والنتيجة الحتمية لهذه التناقضات هو قيام حكومة تدار تفاصيل الحياة السياسية فيها وفقاً للسياسة عقد الصفقات داخل البرلمان لتحل بذلك هذه الاليات المستحدثة محل التشريعات والقواعد الدستورية لذا فان الخروج من هذا الواقع يقتضي :

1 . ضرورة العمل المشترك وتنسيق الجهود بين كافة القوى المشاركة في الحكومة الشيعية والسنية والكوردية لانضاج الفكر الديمقراطي لدي النخب السياسية بما يساعدنا في بناء الدولة المدنية الحديثة .

2 . ضرورة حدوث توافق وطني في المشاكل الاستراتيجية بين الحكومة الاتحادية والاقليم كوردستان Kurdistan region ، ويستدعي ذلك التوافق القبول بانصاف الحقوق بين جميع الاطراف المتنازعة في الازمات الاستراتيجية .

3 . وضع اليات عملية لازالة حالة عدم الثقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كوردستان Kurdistan region .

4 . ان تقوم الحكومة الاتحادية بتفعيل المادة 140 بعد اقرارها بالدستور والتصويت عليها من الشعب العراقي ولذا من الاهمية تفعيل اللجان العاملة على تلك المادة من قبل الحكومة الاتحادية او اتخاذ التدابير الممكنة التي من شأنها حل الخلاف حول تلك المادة .

5 .ضرورة وضع خطة اعلامية هادفة تعمل على ترسيخ مقومات الوحدة الوطنية والمصلحة العامة للبلاد والوقوف ضد وسائل الاعلام التي تميل الى تصعيد المواقف والازمات وتضخيمها عبر اعتماد لهجة الاعداء والتهديد والوعيد .

6 . اقامة ندوات سياسية وثقافية مشتركة بين المثقفين والسياسين الكورد والشخصيات الاعلامية والسياسية الاخرى ، وذلك لشرح وجهات نظر كل طرف وازالة حالة عدم ثقة بين الطرفين .

7 . ضرورة الاستفادة من الجهات الدولية كمنظمة الامم المتحدة وبعض المؤسسات العالمية في حل الازمات الخطيرة في العراق .

قائمة المصادر

ا- ابراهيم شريف الموقع الجغرافي العراق و اثره في التاريخ العام حتى الفتح الإسلامي الجزء الأول، مطبعة شقيق، بغداد ، ص 57.

2-امين قادر مينه، نه منى ستراتيجى عيراق بين كوچكهرى به عس(ترحيل و تعريب، ته

بعيس(،1999 ،ص146 ، چاپى دووهم بلاوكراودكانى سه نتدرى ليكولينهودى ستراتيجى كوردستان سليمانى.

3- -ئازاد محمد امين نه قشه بهندى، دهربارهى دجستنيشانكردني سنورى كوردستان1992 ، گوفارى سه نته رى اليكولينهودى ستراتيجى ژماره28 ، ص. 22 .

4- 4الدكتور جزا توفيق طالب، المقومات الجيوبولوتيكية للأمن القومي في اقليم كوردستان، مركز كوردستان الاستراتيجية السليمانية،2005 ، ص179 ء.

5- 1حسن حمزة بندقجي، دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية السياسية ، مك1974تب الأنجلو المصرية.. ص12-14.

6- -1خليل اسماعيل محمد، اقليم كوردستان العراق،(دراسات في التكوين ل لسكان)مطبعة كرستال1998 ، ص ـ7.

7- -د /دولت احمد صادق / الجغرافية سياس القاهرة1975 مكتب الأنجلو المصرية ص 101.

8-روزهات ويسى خالد النزاع على المناطق المتنازع عليها المادية والاسباب ، ص..78–99

9- -9رضا محمد السيد سليم ، دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة2008 مطبعة كلية الآداب جامعةالزفلريق،332 ص ,

10- -10زكي محمد أمين، تاريخ الدول الإمارات الكوردية في المعهد الإسلامي الطبعة الثانية لندن1989 ، ص 276-296.

11- -7شاكر خصباك، الأكراد(دراسة جغرافية اثنوغرافية (مطبعة شفيق، بغداد،1972 ، ص .

12- د .عبدالرزاق عباس ، الجرافيه السياسيه ، مع التركيز على المضاهيه الجيبوبولتكيية بغداد ، مطبعةاسعد،1971 ،ص.103.

13- -عبدالله غفور، انتوغرافيا جنوب كوردستان ص41.

14- كاميران عبدالصمد احمد، كوردستان العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار سيريزللطباعة ز النشر،2002 ، ص,103-191 .

15-ـ فاضل حسين، مشكلة الموصل(دراسة في الدبلوماسية العراقية الانكليزية التركية في الراي العام، مطبعةاشبيلية، بغداد ،1977 ، ص.78.

16-د .محمد رياض، الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيكية، الطبعة الثانية، دار النهضة، سنة2006 ، ص 113.

17-96مسعود البارزاني و الحركة و التحريرية الكوردية1975 -1961 ، ج2 ، ص .

18- -538محمد محمود ابراهيم الديب ، ماهية الجخرافه السياسي ، مجله المنهل ، العدد ،1997 ص 113.

19-مصطفى شيخ نعمة الله,جغرافية السياسي, مجلة كلاديز الحدد9-12.

20-.2010ياسر قطشيان، واقع الجغرافية السياسية في الخليج العربي، مجلة منبر الأمة الحر ، ص4 .

21- عبد المنعم ابو طبيخ ، توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدرالية دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والسياية ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص . 44.

22- المصدر نفسه ، ص . 45.

23- انظر نص المادة (110) من الدستور العراقي لعام 2005 .

24- نص المواد (116.117.120.121) من الدستور العراقي .

25- عبد الرحمن رحيم ، اللامركزية الادارية واللامركزية الفيدرالية واوجه المقارنة بينهما ، مجلة القانون والسياسة ،كلية القانون والسياسة جامعة صلاح الدين ، السنة الاولى العدد الاول ، حزيران ، 1994 ، ص 139 .

(i) ياسر قطيشان , وقعالجغرافية السياسية في الخليج العربي . 2011 مجلة منبر الامة الحر العدد 3347 .

(ii) د.محمد رياض| الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيكا,الطبعة الثانية,دار النهضة العربية سنة 1979, ص 193 .

(iii) حسن همزة يندفي , دراسة تحليلية في مبادء الجغرافية السياسية , مكية الانجلو المصرية ,1974 ,ص 12_14.

(iv) مجلة السياسية الدولية , القاهرة 1972 ,ص 706 .

(v) د. عبدالرزاق عباس , جغرافية السياسة مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية, بغداد , مطبعة اسعد , 1976, ص103.

(vi) د. محمد فاتح عقيل, المصدر السابق , ص34.

(vii) د. دولت احمد صادق,جغرافية السياسية ,مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ,1975,ص101.

(viii) .عبدالرزاق عباس ,المصدر السابق,ص110.

(ix) عبدالرزاق عباس , المصدر نفسه , ص110.

(x)نقل عن جريدة الوطن, 25\10\2010, الحدود العربية الأقليمية .

(xi) محمد ابراهيم الدين , ماهية الجغرافية السياسية , مكتب الانجلو المصرية الناشر سنة 2006 , ص 113 .

(xii) د. دولت احمد صادق , نفس المصدر , ص 113 .

(xiii) رضا محمد سليم , دراسة في المعدات المكانية لوظائف الدولة ,2008 , مطبعة كلية الاداب , جامعة الزقاريق .

(xiv) انظر :خليل اسماعيل محمد ,اقليم كوردستان العراق(دراسات في التكوين القومي للسكان),اربيل ,مطبعة كرستال,1998,ص7.

(xv) ادمونز,كورد ,عرب,ترجمة جرجيس فتح الله,مطبعة التايمس,بغداد1971,7.

(xvi) ابراهيم شريف ,الموقع الجغرافي للعراق واثره في تاريخة العام حتى الفتح الاسلامي ,الجزء الاول ,سنة (بلا),مطبعة شفيق,بغداد,ص57.

(xvii)انظر:فاضل ج\حسين,مشكلة الموصل(دراسة في الدبلوماسية العراقية _الانكليزية التركية في الراي العام,مطبعة اشبيلية ,بغداد,1977,ص78).

(xviii) خليل اسماعيل محمد,اقليم كوردستان العراق,المصدر السابق,ص11.

(xix) أمين قادر مينه , ئەميني ستراتيجي عيراق و سي كۆچكەري به عسي يان (ترحيل , ته عريب, ته بغيس), جابي دووه م , ل بلاوكراوه كاني سه نته ري ليكوليه وه ي ستراتيجي كوردستان , سليماني , 1999, ص 149

(xx)) ئازاد محمد أمين نه قشبه ندي ده رباره ي ده ستنيشان كردني سنوري كوردستان , كوفاري سنته ري ليكولينه وه ي ستراتيجي , زماره 2 , سالي 3 , 1994 , ل 22 .

(xxi) MAGORF . MILLINGIN WILD LIFE AMONG THE KOORDSH . LONDON . 187.P.P 148_

[xxii] دبليو ار . هي , سنتان في كوردستان , تجمة فؤاد جميل ,1 , مطبعة الجاحظ , بغداد , 1973 , ص 58 .

[xxiii] THE LEAGUE OF NATIONS , THE GUESTION DETEEN TURKY AND IRAQ , 1925 . P .P 56 _580

[xxiv] شاكر خصباك ,الاكراد (دراسة جغرافية اثنوغرافية) , مطبعة شفيق , بغداد , 1972 , ص 7 .

[xxv] جزا توفيق , المصدر نفسه , ص 180

[xxvi] د .عبدالله غفور، انتوغرافيا جنوب كوردستان، من41 .

[xxvii] مصطفى شيخ محمه الله , جغرافية كوردستان , العراق مجلة محلاوينر العدد 8-12.

[xxviii] د . عبد الله غفور , انتوغرافيا جنوب كوردستان ,ص31.

[xxix] د.كامران عبد احمد , كوردستان العثماني في نصف الاول من القرن التاسع عشر , دار سيبريز للطباعة والنشر , 2002 , ص 91 .

[xxx] زكى محمد أمين | تاريخ الدول الامارات الكوردية في العهد الإسلامي، الطبعة الثانية لندن 1989, ص276- 291.

[xxxi] شريف عزيز , المسألة الكوردية فيلعراق , 1995 ,ص41.

[xxxii] روزهات ويسي خالد ، النزاع على المناطق المتنازع عليها الماهية و الأسباب , ص64.

[xxxiii] محوني الداوودي, سياسة التعريب ونهج شوفيني واعلى مراحل العنصرية, ط1, بغداد اربيل, بيروت, 2009,ص29.

[xxxiv] المصدر نفسه , ص203.

[xxxv] مسعود البارزاني و الحركة التحريرية الكوردية1975_1961 ، ج3 ، المصدر نفسه ص96.

[xxxvi] للاطلاع على نص بيان الذاتي 11 آذان 1970 ، و قانون الحكم الذاتي رقم 33 لمنطقة كوردستان العراق لسنة 14 منتظر فريد اسسرد, المصدر السابق, ص140-144.

[xxxvii] د سامر مؤيد عبد اللطيف قضية كركوك رؤية في الأبعاد الإستراتيجية والحلول المقترحة .بحث منشور الرابط التالي

/yra 4j al.www.kerkukfeneri.com/ar/?=rn

[xxxviii] للمزيد يراجع موقع اللجنة على الانترنيت وعلى الرابط التالي <=http://www.comu.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid للمزيد من التفاصيل ينظر قانون رقم (2) لسنة2010 قانون الهيئة العامة في إقليم كوردستان.

[xxxix] <=omu.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sidللمزيد من التفاصيل ينظر قانون رقم (2) لسنة2010 ، قانون الهيئة العامة في إقليم كوردستان للمناطق المتنازع عليها .

[xl] د.خليل اسماعيل محمد المنطقة المتنازع عليها بين الحاضر الملتهب والمستقبل المجهول مكتب الفكر والنوعية للاتحاد, الوطني الكوردستاني , سليمانية ,2007 , ص29.

[xli] (ينظر المادة خامسا من قانون الهيئة العامة في إقليم كوردستان ل لمناطق المتنازع عليها ذي الرقم(2) 2010لسنة))

[xlii] (تاسست في 14نيسان2003 فيها ممثلون من السنة العرب والكورد فقط، وتحاول أن تصبح مرجعية للسنة مقابل مرجعية الشيعة، مع ان توجهاتها تعبر عن مواقف قومية عربية متشددة، ولكن مثقة بذرائع وتبريرات دينية وفقهية للتفاصيل ينظرهادي محمودر الدكتور(، التوظيف السياسي للفكر الديني) اربيل،2008, ص146-158.

[xliii] د .خليل اسماعيل محمياء، المنطقة المتنازع عليها بين الحاضر التهب و المستقبل المجهول , ص36.

[xliv] آروزهات ويسى، مصدر سابق, ص66.

[xlv] عبد المنعم ابو طبيخ ، توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدرالية دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والسياية ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص . 44.

[xlvi] المصدر نفسه ، ص . 45.

[xlvii] انظر نص المادة (110) من الدستور العراقي لعام 2005 .

[xlviii] نص المواد (116.117.120.121) من الدستور العراقي .

[xlix] عبد الرحمن رحيم ، اللامركزية الادارية واللامركزية الفيدرالية واوجه المقارنة بينها ، مجلة القانون والسياسة ،كلية القانون والسياسة جامعة صلاح الدين ، السنة الاولى العدد الاول ، حزيران ، 1994 ، ص 139 •